الأمم المتحدة

A/63/748–S/2009/123

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البنود ١٥ و ١٦ و ٢٩ و ٦٥ (ج) من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه استنتاجات رئيس المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، المعقود في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في شرم الشيخ، مصر (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٥ و ١٦ و ٢٩ و ٦٥ (ج) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماجد **عبد العزيز**
السفير
الممثل الدائم

170309 170309 09-26811 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

استنتاجات رئيس المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة*

بمبادرة من جمهورية مصر العربية، عُقد ”المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة“ في شرم الشيخ يوم ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، برئاسة مصر وبرئاسة مشاركة من النرويج بهدف الاستجابة لاحتياجات الإغاثة الفورية وإعادة الإعمار للشعب الفلسطيني في قطاع غزة في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي.

وقد أعرب المشاركون عن قلقهم لعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول تثبيت التهدئة في غزة، كما أعربوا عن دعمهم للجهود المصرية المتواصلة لتثبيت الوقف الهش لإطلاق النار ولتحقيق تهدئة طويلة الأمد. وأكد المشاركون على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية بما يتماشى وقرارات الجامعة العربية. وأعربوا عن دعمهم للجهود التي تبذلها مصر في هذا الشأن. واعتبروا أن تحقيق المصالحة والتهدئة متطلبان ضروريان لإنجاح جهود الإعمار التي تضطلع بها الدول المانحة.

وفي حين شدد المشاركون على أن قطاع غزة يعد جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، والتي ستقام عليها الدولة الفلسطينية مستقبلاً، فقد أعادوا التأكيد على أن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة يستلزم، ضمن أمور أخرى، دعماً متواصلاً من المجتمع الدولي، كما نادى المشاركون بزيادة الدعم المالي والاقتصادي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد العديد من المشاركين على أهمية حرية النفاذ لنجاح عملية الإغاثة وإعادة الإعمار. وفي هذا الإطار، طالبوا بالفتح الفوري والدائم وغير المشروط لكافة معابر إسرائيل مع قطاع غزة وذلك لإتاحة حرية الحركة للأشخاص والبضائع إلي داخل غزة بشكل يمكّن الفلسطينيين من استعادة الحياة الطبيعية وإعادة بناء ما تم تدميره. وقد شدد المشاركون على الضرورة الملحة لكسر دائرة التدمير والإعمار في غزة وطالبوا إسرائيل بالاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ووقف استهداف أو تدمير البنية التحتية المدنية والاقتصادية لغزة أو اتخاذ أي إجراء يؤثر بالسلب على حياة الفلسطينيين في غزة.

* معمم أيضا تحت الرمز A/ES-10/450.

ورحب المشاركون بالتجاوب المكثف من جانب المجتمع الدولي للاحتياجات الإنسانية الفورية للشعب الفلسطيني في غزة التي تسببت فيها الأعمال العدائية العسكرية، وحثوا المانحين على الاستمرار في توفير الدعم لهذه المتطلبات الضرورية، بما في ذلك ما يتم من خلال عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة. وأكد المشاركون على الحاجة إلى أن يكون ضخ هذه المساعدات وفق المبادئ الإنسانية الرئيسية من عدالة ونزاهة ووفق الاستقلالية العملياتية.

ورحب المشاركون كذلك بالخطة الفلسطينية الوطنية للإغاثة المبكرة وإعادة الإعمار لغزة، التي تمثل الاستجابة التي تمت بالتنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وشركائها المحليين والدوليين إزاء الدمار الذي لحق بالفلسطينيين في غزة. كما أكدوا على أن الخطة سترتبط بشكل واضح بالأولويات التي عُرضت في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية والتي تم إطلاقها في مؤتمر باريس للمانحين الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وشددوا على أن الخطة ستمثل الأساس لحشد موارد وجهود المجتمع الدولي والمانحين للاستجابة للاحتياجات التي عرضتها السلطة الوطنية الفلسطينية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

ولهذا الغرض، تعهد المشاركون بمبلغ ٤,٤٨١ مليار دولار أمريكي للعامين القادمين، والتزموا بالبدء في توزيع هذه التعهدات في أسرع وقت ممكن من أجل سرعة التأثير على الحياة اليومية للفلسطينيين.

وأعرب المشاركون عن نيتهم في ضخ مساعداتهم للخطة من خلال ”حساب الخزانة الموحد“، وكذلك من خلال الآليات والصناديق الدولية والإقليمية القائمة بالفعل، وبالأخص آلية المفوضية الأوروبية وصندوق البنك الدولي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وبنك التنمية الإسلامي وعملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة. كما رحبوا باستعداد الاتحاد الأوروبي لوضع آلية المفوضية الأوروبية، التي تقدم دعماً مستهدفاً للسلطة الفلسطينية لمواجهة تكاليفها المتجددة المحددة، ولإنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار العام، تحت تصرف مجتمع المانحين الدوليين.

وأكد المشاركون على أهمية التنسيق الشامل لعملية إعادة الإعمار بهدف تعظيم توظيف الموارد المتعهد بها والمتوفرة، وتجنب ازدواجية الجهود أو استخدام المساعدات بشكل لا يلبي الأولويات التي حددتها السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، نوهوا بالدور الهام الذي تلعبه لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وأبرزوا المهمة المنوطة باجتماعها القادم الذي سيوفر للمانحين الرئيسيين الفرصة لمزيد من التنسيق ومواءمة سياساتهم مع الاحتياجات الفلسطينية.

وقد شجع المشاركون الطرفين وأعربوا عن أملهم في قيام الفلسطينيين والإسرائيليين بسرعة استئناف محادثات سلام جادة بينهما بهدف إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين.

كما اتفق المشاركون على الحاجة إلى متابعة الالتزامات التي تم الإعلان عنها خلال المؤتمر.